العدد (2077) السنة الثامنة - الثلاثاء (22) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

رسول الخليفة

■ إحسان شمران الياسري

يتذكر المشاهدون في سبعينات القرن الماضي المسلسل اللبناني التأريخي (رسول الخليفة) الذي يحكي بطولة أحد مواطني الدولة الإسلامية لإيصال رسالة من الخليفة في بغداد إلى احد ولاته في (سمرقند) حيث يضطر للمرور عبر الأمصار التي يحكمها المغول.

وقد استحوذت على اهتمام المشاهدين حلقات المسلسل والبطولة الفريدة للرسول والأهـوال التي واجهها في الطريق والتعذيب (الوحشي) الذي يسومه إياه رجال (أمن) المغول.. وكيف إنه كان مستعداً للاستشهاد في سبيل خدمة الأمـة والخليفة. وأمتعنا هـذا المبعوث بالخطط، والخطط البديلة التي تضمن إيصال الرسالة بأي ثمن.

وفي هذا العصر، مارست الأمة الأمريكية هذا النموذج، وربما مارسته أمم أخرى. فقد مارس عدد من الرؤساء في العصر الحديث هذا الشيء عندما أرسلوا رُسلهم إلى أمم أخرى أو إلى شخصيات بذاتها، ومن بين هؤلاء الرُسل، رؤساء سابقون لدولهم أو سياسيون أو فنانون أو أدباء.

ولم يفعل الرئيس الأمريكي أو الفرنسي ذلك، فيرسل رئيساً سابقاً للدولة، كان قد احتل مكانه بانقلاب (انتخابي)، لولا ثقته بأن هذا الشخص سَيُجيد في عمله، ويُمثل الأمة التي اختارته سابقاً واختارت خلفه لاحقاً.

ولن يقلق الرئيس الحالي، عندما يُودع مبعوثه أسراراً عظيمة للأمة التي يرأسها.. فهو لن يقلق من إفشاء الأسرار، ومن فضح المهمة، أو التحدث في وسائل الإعلام في الدولة المبعوث إليها عن عيوب المحاصصة الموجود في فرنسا أو أمريكا أو ساحل العاج. ولن يضطر الرئيس الأمريكي أو الفرنسي أو (الكوتودوفواري) الى حصر مثل هذه المهام بأعضاء حزبه.

والحق إن مثل هذه النماذج في العلاقات بين رجال الأمة، حتى لو لم تكن أمَتنا نحن، هي محل اعتزاز ورضى من يستمع ويرى كيف تُحسِن الإدارات أداءها وتغتنم كل مورد بشري كفوء يستطيع أن يقدم شيئاً لبلاده.

ما المشكلة في تكليف السيد رئيس الوزراء شخصيات وطنية معروفة للقيام بمهام لا يمكن أن تؤدى من أشخاص ضمن المسلك الحكومي أو السياسي الذي يعتقد الرجل إنه قريب منه.. ففي العراق شخصيات يمكن أن يفخر رئيس الدولة بتكليفها بمهام (عويصة)، ويفترض أن تفخر هي الأخرى بأن رئيس الدولة اختارها لتمثيله أو لتمثيل الأمة في محفل أو قضية أو نزاع..

ما المانع أن يكلف رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء وزيراً سابقاً أو رئيس حزب أو رئيس طائفة أو زعيم قبيلة في مهمة داخلية أو خارجية.. قد يكون المانع عدم الاطمئنان إلى سلامة (القناة) التي يختارها، ولكن يفترض بالاقتنية أن تكون على مستوى ثقة الأمة ورئيسها..

من جانب آخر، وربما هذا هو المهم.. أنا أفترض إن أي شخص يعمل في الدولة من خلال حكومتها، يجب أن يكون جديرا بالأمانة التي توكل إليه، وأن ينسى أن له وجهة نظر في هذه القضية أو تلك.. فأنت مهندس مسؤول عن تعمير جسرٍ أو إنشاء بناية، لا يجوز لك إسقاط وجهات نظرك السياسية او الحزبية او المناطقية، على المهمة بعد إقرارها ومباشرة التنفيذ.. فلن يكون أمامك فرصة لتغيير مكان الجسر أو عدد المساند أو طول المقتربات.

وكذا مسؤول الجباية المالية.. فإذا أردت أن تعارض، عليك أولاً أن تنسحب رسمياً من المهمة، ثم تُدلي برأيك في موقع الجسر ومقترباته.. وهكذا.. فرسول الخليفة يجب أن يُبدع في حمل الرسالة حتى لو كان من كتلة برلمانية أخرى!!، وإلا عليه أن يعتذر ابتداءً.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نحو حوار عقلاني وجسور ممتدّة

ضوء على بعض توصيات المؤتمر الدولي عن التعليم العالي في العراق المنعقد في بلجيكا

ما هو وضع مؤسسات التعليم العالي في العراق؟ هل تحتاج هذه المؤسسات الى الإصلاح وكيف؟ ما صحة ان ٩٥ بالمئة من الشهادات الجامعية العراقية مزورة ؟ هل صحيح ان هنالك مؤسسات تعليمية مازالت محتلة ومستخدمة لأغراض بوليسية وعسكرية وغير تعليمية ؟ هل صحيح ان البعثات والمنح الدراسية صارت تمنح على أسس طائفية ؟

هذه أسئلة من بين أسئلة أخرى تمثل بعضا مما ورد من التوصيات والمناقشات التي شهدها مؤتمر عن التعليم العالي في العراق واحتضنته جامعة جنت البلجيكية العريقة مؤخرا بحضور مجموعة من الأكاديميين والسياسيين العراقيين والأجانب.

د.طاهر علوان / بروكسل

وملاحظاتي تخصّ توصيات ورشة العمل الأولى والتي تتعلق بالتعليم العالي والأكاديميين العراقيين داخل العراق ، وهي توصيات كانت بحاجة الى مزيد ومزيد من الإنضاج والرؤية الشمولية والبحث المعمق قياسا بتوصيات ورشة العمل الثانية الخاصة بالكفاءات والأكاديميين الذين يتواجدون في خارج العراق والتي جاءت في نظري ونظر زملاء مشاركين آخرين أكثر نضجا ورصانة وتنوعا وشمولية واقل نبرة سياسية ..وهي توصيات سأتحدث عنها في مقالة أخرى منفصلة.

وفي واقع الأمر ان من أكبر المشكلات التي تبرز لدى مناقشة قضية (مهنية) خالصة كقضية التعليم العالي هي مشكلة سحب ما هو سياسي وشعبوي الى ما هو مهني وأكاديمي ، لأن بمقدور السياسي ان يستخدم وسائل أخرى لتقديم أفكاره وإعلان مواقفه ومنها الإعـلام من فضائيات وصحافة ويشتم ما يشاء في الحكومة او في خصومه السياسيين ، لكن ان تستخدم (التعليم العالي) مطية لغرض الانطلاق منه لتصفية الحسابات وتحوله إلى أداة لتمرير الأطروحات السياسية التي لايعرف مقدار الإجماع على بعضها فتلك مسألة فيها نظر ..

لابد من النظر الى مؤسسات التعليم العالي على انها مؤسسات للشعب ولن تكون برسم حزب ولا تيار ولا مذهب ويجب الدفاع عن ذلك بمنع تسييس مؤسسات التعليم العالي وان العمل الشريف والمخلص لترصينها ودعمها هو دعم لإخواننا وأبنائنا من طلبة وباحثين وأكاديميين في الداخل وان تحريض الناس ضدها هو تحريض عليهم سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ...

وعلى هذا استوجب توخي كثير من نكران الـذات والقبض على الجرح عند التعامل مع قضية حساسة ومهنية بالدرجة الأولى وهي قضية مؤسسات التعليم العالي واقعا ومستقبلا ...لاسيما وإنها تمس صميم نواة المجتمع وهي الأسرة العراقية والمجتمع العراقي..ومستقبل البلد والشعب برمته .

فمثلا ان إدانة التعليم العالي في العراق واتهام الناس كلهم على انهم مزورون وان الجامعات العراقية تصدر شهادات مزورة هو كلام فيه مبالغة كبيرة وتعميم في غير محله ...

وإن إهمال وتجاهل التعليم الخاص الناشئ والجامعات الخاصة التي تأسست في العراق خلال السنوات الخمس الماضية والتي تستحق توصية خاصة لدعمها وترصينها هو أيضاً إهمال وتجاهل في غير محله ...

بموازاة ذلك فإن السؤال هو ما هو السبيل لإصلاح التعليم العالي في العراق وقبل الإجابة لابد من معرفة المنطلق الذي ننطلق منه في رسم مسارات التعليم العالي والتي تتطلب رؤية شمولية وموضوعية وفلسفة واستراتيجية لا تداوي المشكلة بالداء نفسه .

مأساة ومهزلة الوضع العراقي هو في كيفية النظر الى الأمور والذي يدفع الى التحريض المتواصل ضد الخصوم السياسيين بعضهم ضد البعض الآخر ويكون الشعب هو الضحية لكن ربما لا يدري أي من الطرفين انه تحريض ضد الوطن وضد الشعب بشكل مباشر او غير مباشر ، والعقوبات التي يراد إنزالها بحق ما يسمى (التعليم الطائفي) لن تطول وزيراً ولا مسؤولا ولا رئيس جامعة بل ستنزل بعجلة التعليم العالي برمتها وتعطلها حتى ان بعضهم طالب خلال النقاش بأن لا تسند البعثات والزمالات الدراسية الى مؤسسات التعليم العالي الرسمية على أساس انها تعتمد معايير طائفية و ان تسند هذه المهمة الى الشركات ومؤسسات المجتمع المدني ..فكيف يمكن لليونسكو ان تتعامل مع مقترح كهذا؟

ان ما أراه إن أصحاب العقول الواعية من الباحثين والأكاديميين هم الذين يتحملون المسؤولية الأولى في اعتماد المواطنة معيارا أولا وأخيرا وان الوطن والمواطن لا يقبل القسمة على اثنين ، ولهذا فلدى إصدار آية توصية يجب ان يحضر كل هذا وان توضع مصلحة الوطن والمواطن قبل كل شيء وليس وضع الخصوم أولا وقبل كل شيء للاقتصاص منهم او إدانتهم ...ثم ماذا وهم مدانون أصلا ؟؟....

وعلى هذا فإن لغة الحوار تبدو مرتبكة لاسيما وان الخيرين والشرفاء من الأجانب وهم يساندوننا في بناء مستقبل أفضل لوطننا يجدون بعضنا وهو يحشو أذهانهم بأمور ذات طابع سياسي وصراع سياسي وأحياناً فئوي لا يساعد أولئك الأصدقاء في التوصل الى الرؤية الصحيحة والقرار الصحيح بسبب كم التشويش الذي يتكون في أذهانهم عن الحالة العراقية .

ان ما يجب الالتفات إليه وبموضوعية هو حجم المخاطر الجسيمة التي يتعرض لها زملاؤنا الأكاديميون في داخل العراق ، وندرك انهم يحملون أرواحهم على اكفهم في كل لحظة من جراء عمليات الاغتيال المنظمة وإدراك حجم معاناتهم اليومية في التنقل والعمل وحتى في السكن اللائق بهم ، ومع ذلك هم ينهضون بمسيرة المؤسسات التعليمية بشرف وإخلاص على قدر ما هو مستطاع ومتاح لهم، ولهذا لابد من الوقوف معهم والى جانبهم لأنهم ليسوا حزبا ولا حكومة ولا تيارا بل هم أكاديميون يؤدون أدوارهم تحت أقسى الظروف..هذه الحقائق الدامغة لا يجب أبداً ان تغيب عن أذهان أصحاب الضمائر الوطنية عند الحديث أمام الرأي العام عن أوضاع التعليم في العراق وهو ما أكدت عليه في داخل المؤتمر وخارجه خلال المناقشات الجانبية .

لاشك في ان الاحتلال يتحمل مسؤولية عن كل ما لحق بالتعليم العالي من آثار ضارة فضلا عن اغتيال وتهجير العقول والكفاءات، لأن ذلك تم تحت سمعه وبصره وتحت أمرة الاحتلال الذي منح نفسه تفويضا اخلاقيا اخلاقيا بالمسؤولية عن كل شيء في العراق بما في ذلك حماية الأكاديميين العراقيين وتوفير الأمن لهم ومن ثم تتحمل الحكومات المتعاقبة كامل المسؤولية عما حصل ويحصل في الوقت نفسه..وخاصة في موضوع استهداف الكفاءات العراقية سواء بالاغتيال او الاختطاف او التهديد او التهجير ..

وعلى هذا كان حريا بكل من يتصدى لأوضاع التعليم العالي في العراق ان يضع نصب عينيه السعي الحثيث والمثابر والمخلص لترصين مؤسسات التعليم العالي في العراق وتصويبها وتصحيح مساراتها ورفد زملائنا من الأكاديميين وأبنائنا وإخواننا من الطلبة في الداخل بكل ما يقوي دورهم ويرفع المستوى العلمي والأكاديمي وحث المؤسسات الدولية على تقديم مزيد من الدعم والتصويب والإصلاح .

لقد حذرت وبصوت عال خلال هذا المؤتمر واكرر تحذيري مرة أخرى من سحب هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات المماثلة من موقعه وموضوعه وفكرته وفلسفته وهويته الأكاديمية الى منطقة الصراع بين السياسيين وتقاطع الولاءات في ما بينهم وصولا الى التفكك والتناحر الطائفي والمذهبي أحيانا، ولهذا من الصحيح والواجب ان ينهض بمؤتمرات إصلاح التعليم العالي الأكاديميون المستقلون الناضجون والخبراء المتمرسون وكان من بينهم من حضر في هذا المؤتمر .

وقلت خلال المؤتمر أيضاً وأكرر ان السواد الأعظم من العراقيين لديهم مآخذ واعتراضات ونقد ومواقف معارضة لما يجري في العراق منذ وسقوط النظام وحتى اليوم وذلك حق مشروع ولكن ذلك لا يعني إننا ننسف كل شيء استجابة لما نحمله من مواقف بل يجب البناء على ماهو متاح من إمكانات الحوار العقلاني في ما بيننا كعراقيين وشعب واحد ومد الجسور بين جميع الأطراف واعتماد لغة العقل لاسيما وان هنالك مشكلة مستعصية تتمثل في غياب العقلانية وتغليب الانفعالات وان الحوار الأكاديمي فيما يخص التعليم العالي هو ليس نفسه الحوار بين السياسيين ولا يجب ان يكون على الإطلاق ولا ان يحل احدهما محل الآخر او يكون بديلا عنه ...لكن ومع شديد الأسف وجدنا في تجارب كثيرة سابقة ان بعض السياسيين ينتهزون اية فرصة واي منبر لتمرير مواقفهم بأي شكل من الأشكال، متناسين ان هنالك شعباً بأكمله هو شعبنا وزملاؤنا وطلبتنا الذين لا يجب ان يكونوا رهينة لصراعات سياسية وهم احوج ما يكونون الى دعمنا ومساندتنا ومؤازرتنا لهم ..لأن ليس من الصحيح ان يتحول ايا كان الى اداة لتصعيب الحياة عليهم وتعقيد مسيرة حياتهم العلمية والعملية ..

المؤتمر كان إضافة مهمة تشكر عليها جامعة جنت البلجيكية ومؤسسة بروكسل تربيونال ويشكر الذين جاؤوا إلى المؤتمر وهم مهيأون مسبقا بشكل جدي وشاركوا ببحوث وأوراق عمل رصينة سواء من العراقيين او الأجانب ...واود ان أحيي الصديقين العزيزين (البروفيسور ليفين دي كوتر) و (ديريك ادريانسين) اللذين قادا المؤتمر وأسساه وسهرا عليه وهو جزء من تكريس جهدهما ووقتهما منذ سنوات من اجل العراق والعراقيين .

وأدعو بهذه المناسبة الى مؤتمر أوسع عن أوضاع التعليم العالي في العراق يدعى له المزيد من الأكاديميين المتمرسين والخبراء والعلماء ويدعى له اكبر عدد ممكن من الأكاديميين من داخل العراق وتدعى له أوراق عمل وبحوث ودراسات ناضجة ومعمقة وتوضع له محاور مسبقة لكي يكمل ما بدأه هذا المؤتمر.

انعقد المؤتمر للمدة من ٨ ولغاية ١١آذار /مارس ٢٠١١ في جامعة جنت البلجيكية بالتعاون بين مركز ابحاث الشرق الأوسط وشمال افريقيا في جامعة جنت ومؤسسة بروكسل تربيونال وبمشاركة اكثر من اربعين مشاركا بين باحث واكاديمي وضيف ومراقب من العراقيين والأجانب بالإضافة الى ممثل اليونيسكو وحضور السيد هانس سبونيك الممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وهذا الإنسان يستحق من جميع العراقيين وعلى الدوام كل التحية والتقدير على مواقفه الشجاعة والمشرفة لنصرتهم والدفاع عنهم ومساندتهم.

العـــلـــمـــانـــيـــة

سعياً لوعي ينفتح على مديات تنويرية هي من مستلزمات البناء الديمقراطي الجديد، وتحصيلاً لفائدة الاطلاع على تجارب العالم في الارتقاء بالانسان وحقوقه، تعيد آراء وأفكار نشر كتاب العلمانية، على حلقات، للكاتب غي هارشير وبترجمة رشا الصباغ.

(الجزء الرابع عشر)

غي هارشير
ترجمة: رشا الصباغ

IV- الفصل بين الحقّ والخير:

هذا هو السبب الذي يدعو إلى اعتبار التفكير في الأسس الفلسفيّة للنموذج العلمانيّ ضرورة لا محيص عنها اليوم. لقد انقضى أكثر من ثلاثين عاماً على نشر الفيلسوف الأميركي جون رولز Rawls كتابه نظريّة في العدالة الذي حاز سريعاً شهرة واسعة: ما يثير الاهتمام في مؤلَّف رولز، هو قبل كلّ شيء عزمُه على تحديد مبادئ العدالة التي ينبغي أن تكون قاعدة لمجتمعاتنا التعدّديّة بصرف النظر عن أيّ تصوّر للخير. فإذا كان على التعدّديّة أن تُقبل كأمر مرتبط جوهريّاً بحريّة الضمير، فالعدالة، الصالحة للجميع، لا يسعها اتّباع تصوّر خاصّ: إذ إنّ فكرة الحقّ هذه ستعتبر بالضرورة عندئذ شرعيّة لدى مناصريها، ولا شرعيّة في نظر الآخرين الذين لن يستطيعوا (إسقاطها) من رؤاهم الخاصة بالنسبة للحياة الصالحة، وسيعيشونها كشيء مفروض عليهم من الخارج- ضمن وضع تبعيّة. هذه فالمبادئ الشرعيّة التي يتمّ على أساسها تنظيم مجتمع وتحديد قواعد الخير العامّ التي ينبغي أن تحكمه يجب أن تعتمد على رضى وقبول الشعب بأجمعه (laos) لا فئة منه.

ولكن كيف السبيل إلى إيجاد هذه المبادئ إذا كان لدى كلّ فرد - وهذا أمر مشروع - ميلٌ إلى جرّ النار إلى قرصه وإلى تعريف العدالة انطلاقاً من نظرته الخاصّة الشاملة للخير؟ من أجل الوصول إلى إجماع، ينبغي أن نتصرف وكأنّنا نجهل ما هو تصوّرنا للحياة الصالحة. بعبارة أخرى، ينبغي ألاّ نكترث لذلك. لقد تأثّر رولز آنذاك بنظريّات اللعبة: فخلال اللعبة، نتصرف و(كأنّنا) قد نسينا عناصر معيّنة في الحياة (الجديّة)، نتصرف كشركاء وخصوم- بإيجاز، نلعب أدواراً قد حدّدتها القواعد سلفاً. يفترض إتقان اللعب مقدرتَنا على البقاء على مسافة ممّا نحن عليه، أي على مسافة من القيم والالتزامات التي نحن (غرقى) في لجّتها قبل كلّ شيء. إنّ مرجع نظريّة اللعبة game theory إذن أقلّ تفاهة بكثير مما يبدو للوهلة الأولى: فنحن ندرك، في مستهلّ القرن الحادي والعشرين هذا، كم هي مكلفة، في مصطلحات الحريّة والعلمانيّة وحقوق الإنسان، أوهامُ وخيالاتُ التماهي الكلّي للفرد مع طائفته ومع إيمانه؛ لقد كان سارتر يسمّي ذلك (روح الجدّ). إنّها تلك العقليّة التي تجعل سخرية سلمان رشدي ومسافته، ونقده- باختصار (لعبته)- بغيضة لا تحتمل. مصدر آخر لنظريّة رولز يشكّله الإجراء: فهذا المفهوم الأخير يفرض علينا ضمناً احترام بعض القواعد وأشكال الإرغام في سبيل الوصول إلى نتيجة (كي نحصل عليها لا يمكننا فعل كلّ شيء أو قول كلّ شيء - في الإجراءات الجنائيّة، على سبيل المثال، تحمي القواعد المشبوهة وتسهّل إحقاق الحقيقة). يشكّل الوضع الأصليّ لرولز فرضيّةً أو خيالاً- (لعبةً) إذا شئنا، أو إجراءً متبنّى بحريّة- نقرّر بموجبه ألاّ نعبأ بتصوّرات الخير التي تفصلنا عن بعضنا البعض بطريقة مشروعة، ولكنّها تمنعنا، بتعدّديتها ذاتها، من الوصول إلى تصوّر مشترك للعدالة يكون أكثر من تسوية، أي أكثر من (حلف مقدّس) لتصوّرات الخير. إذا أردنا أن تكون مبادئ العدالة موضع قبول وموافقة مبدئيّة لا تسوية من هذا الطراز، يتعيّن علينا، في هذا الوضع (الأصليّ) (نقطة البدء التي اخترنا الانطلاق منها، (اللعبة) التي قرّرنا أن نلعبها)، أن نضع تصوّراتنا للخير خلف قناع من الجهل.

بدون الدخول في تفاصيل كتاب نظريّة في العدالة ذاك الذي أعاد رولز مذ ذاك النظرَ في العديد من نقاطه، يمكننا القول إن فصل الحقّ عن الخير الذي يشكّل فيه المحور هو النظير الفلسفيّ للعلمانيّة.

باستطاعتنا بالطبع أن نرى فيه أساسَ فصل الكنيسة عن الدولة- باختصار، أساسَ تصوّر (فرنسيّ) و(أميركيّ) للعلمانيّة-، ولكن ليس من الضروريّ الذهاب إلى هذا المدى: فدولة تحدّد مبادئها في العمل وطريقة معاملة مواطنيها (أي العدالة) بدون الرجوع إلى تصوّر دينيّ أو روحيّ خاصّ أو ذي امتياز قد تكون وافية بالمطلوب تماماً. بتعبير آخر، إنّ فصل الحقّ عن الخير يشكّل بصورة لا تقبل الجدل شرطاً ضروريّاً للعلمانيّة بالمعنى الواسع للكلمة (وهو بالتأكيد يحظى بنفس التوافق مع تصوّر أكثر صرامة في فصل الدولة عن الكنائس، ولكنه لا يستوجبه). هل يُعتبر هذا الشرط لذلك كافياً؟ يتّضح أن لا، وأن هذا (النقص) يشكّل واحداً من الدوافع الأساسيّة للتعديلات المهمّة التي أدخلت على نظريّة رولز على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة هذه.

إنّ فصل الحقّ عن الخير متضمّن صراحةً في مصطلحات سلبيّة: فقناع الجهل يشكّل استعارة تجعل فكرة (لايكترث لـ....) ملموسةً، تلك الفكرة التي تعتبر جوهريّة للغاية بالنسبة لمفهوم حياد الدولة والخدمات العامّة (بل وحتّى المجتمع، بحسب أشكال تقدّم الكفاح ضدّ التمييز). ولكن هذا الفصل لا يقول شيئاً بشأن رباط الولاء (القويّ) الذي ينبغي أن يُلزم المواطنين بتلك الدولة العادلة. إذا كانوا لا يستطيعون أن يقيموا وزناً لتصوّراتهم الخاصّة للخير في تحديد العدالة، فمن أين سيستمدّون الأسباب المحفّزة لالتزامهم المواطنيّ و(الجمهوريّ)؟ حول هذه النقطة بخاصّة قام الفلاسفة التطبيقيّون والجمهوريّون بمعارضة مقاربة رولز. فقد اقترح مايكل ساندل Sandel، على سبيل المثال، فكرة (جمهوريّة الخير العامّ) كردّ على فكرة (الجمهوريّة الإجرائيّة). وتشير المصطلحات بوضوح إلى البديل: سواء أكان دولة تتولّد مبادئها بمقتضى إجراء كذاك المتعلّق بالوضع الأصلي وبقناع الجهل، أم دولة تستمدّ مبادئها من رجوع المواطنين إلى خير عام يشكّل نوعاً من (تنقية) التصوّرات الفرديّة للخير. إن العلاقة بين الخير الفرديّ والخير العامّ منوطة في الحقيقة، في نظر التطبيقيّين، بالتقاليد الجماعيّة: إنّهم يشدّدون على تبعيّة - ودَيْن- التصوّرات الفرديّة بالنسبة للموارد الثقافيّة المشتركة التي تُعرَّف بالضرورة تبعاً لها. ندرك إذن كيف يمكن لـ (الخير العامّ) في رأي التطبيقيّين أن يكون محطّ التزام مواطنيّ قويّ، ضمن إطار قيم وولاءات يكوّن بُعدها الملموس والتاريخيّ جوهرَها نفسه.

ولكن ما نربحه في مصطلحات الولاء والأخلاق والالتزام، قد نخسره في مصطلحات العلمانيّة: فمزيّة الإجراء الرولزي، تتمثّل في كونه ينبذ أسس دولة مواطنيّة، لا تحدّد مبادئ العدالة فيها وفقاً لتصوّر خاصّ للخير، سواء كان ملموساً أم تاريخيّاً.

يستند رولز في الأساس إلى كانط: الأمر يتعلّق بتحديد مبادئ عدالة أخلاقيّة بصورة رئيسيّة- (أخلاق علمانيّة)، في علم مصطلحاتنا الفرنسيّ- ستسمح لأفراد يختلفون في طرائق تفكيرهم بالنسبة للمعنى النهائي للحياة (ولكثير من الأشياء الأخرى) بالتجمّع ضمن (طائفة من المواطنين). ولكن كسب القوّة المحفّزة لا يمكن أن يعوّض خسارة الانتماء العام، لا يعوّض، بوجيز العبارة، خسارة العلمانيّة. إنّه البديل الذي واجهه رولز وسعى إلى تجاوزه في مؤلّفاته التالية، ومنها كتاب الليبراليّة السياسيّة Political beralism، الصادر في عام ١٩٩٣، وكذلك في العديد من الإيضاحات اللاحقة. لقد فهم رولز إذن الرسالة التطبيقيّة، ولكنّه ردّ عليها بطريقته، محافظاً على أهمّ مكتسبات كتابه نظريّة العدالة.

وقد حاول أن يقبض على ناصية مشكلة الحافز والالتزام المواطنيّين، تلك المشكلة التي كانت في صلب الدحض التطبيقيّ-الجمهوريّ. كانت نظريّة رولز في العدالة تسبح إن جاز القول في الفضاء: ما أن (نُسيت) الالتزامات والولاءات المرتبطة بالتصوّرات الخاصّة للخير، حتى قَبِل الأفراد، المتمتّعون بحسّ العدالة، المبادئ (العلمانيّة) في تنظيم المجتمع وقرّروا التمسّك بها لأنّهم كانوا ملتزمين بها مسبقاً. الولاء هنا متعلّق بـ (قواعد اللعبة) و بـ (التعهّد) بعدم تغييرها خلال الشوط، إذا لاحظنا أنّ النتائج لا تخدم مصالحنا. لكنّ هذا الولاء الإجرائيّ مفصولٌ إن جاز التعبير عن الالتزامات الأشدّ (حرارة)، وذلك بالضبط لتحاشي هيمنة هذا أو ذاك من تلك الولاءات (الحارّة) على مجموع الشعب laos الذي كان رولز، في عام ١٩٧١، قد قرّر ألاّ يحسب له حساباً في تحديد مبادئ العدالة التي ينبغي أن تجمع تحت مظلّتها سائر المواطنين. ولكن ما هي إذن الوسائل المحفّزة التي سيؤمن الفرد انطلاقاً منها بمبادئ العدالة والتضحيات الحتميّة التي تنطوي عليها؟ هنا يُظهِر حلّ رولز كلّ نفعه وأهميته.

ليس من الوارد بالنسبة إليه العودة إلى دمج الحقّ والخير، لسبب واضح وهو أنّ الحقّ ينبغي أن يكون (واحداً) (هو عينه بالنسبة للجميع)، بينما ثمّة تصوّراتٌ (عدّةٌ) للخير في أي مجتمع تعدّديّ.

ولكن لا يمكن أن نكتفي كذلك بالحجج المبيّنة في كتاب نظرية العدالة، لأن ذلك سيثير عندئذ مشكلةَ الحافز والالتزام. نجد هنا ثانية، في هذه المشكلة الفلسفيّة التي لقي الفيلسوف الأميركي نفسه في مواجهتها، البديل الهدّام الذي مزّق لردح طويل من الزمن أنصار الأخلاق العلمانيّة، وما زال يفعل حتى اليوم. أليس من الممكن في الحقيقة أن نفهم ما جاء في الطبعة الأولى للنظريّة الرولزيّة كرجع صدى- دون أن يعي المؤلف ذلك بالتأكيد- لرسالة فيبّري للمدرّسين؟ كان وزير التعليم الرسميّ يتكلّم بتعابير الحياد وعدم التدخل: تخيّلوا الآباء الماثلين في صفّكم وتجنّبوا التطرّق إلى أي موضوع تتخيّلون أنّه قد يصدمهم.

تظاهروا وكأنّه ليس لديكم أفكارٌ حول الدين، ولا تصوّرٌ مثار جدال للمعنى النهائيّ للحياة، باختصار، ادّعوا (الجهل) بجميع تلك الموضوعات التي تفرّق المواطنين بعمق. ألسنا هنا، وقبل الرسالة، أمام النظريّة الرولزيّة لقناع الجهل؟ وعندما ردّ بويسون قائلاً إنّه يجب على العكس الاختيار بين المدرسة العقلانيّة والمدرسة الكهنوتيّة، وإنّه ليس هناك، في رأي هذا البروتستانتيّ الليبراليّ وصاحب الفكر الحرّ، تسويةٌ بين الاثنتين أو موقفٌ وسط، ألا نرى، ليس ربّما في نوايا بويسون، ولكن في التأثيرات المحتملة لاقتراح مفسّر بصورة دغمائيّة، ألا نرى الخطر (التطبيقيّ) يلوح؟ ألا يكمن الخطر هنا في حزم العلمانيّة في رزمة واحدة مع تقليد خاصّ يُزعم أنّه شامل، كالإلحاد والاشتراكيّة والفوضويّة، أو، بالعكس، كـ (الحلف المقدّس) للمذاهب؟ أظنّ أنّ رولز يرسم لنا في كتابه منظوراً للخروج من (فخّ فيبّري/ بويسّون)، لا يخلو مع ذلك من تشابه مع اقتراحات بينيا- رويث، التي تركّز بصورة أكثر مباشرة على الحالة الفرنسيّة. ولكن ما النهج الذي يتّبعه؟

آراء وأفكـــار ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية: ١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة . ٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة. ٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة. E-mail:i.ideas@yahoo.com